

قضية الأرض في فلسطين - إسرائيل

القس شحادة شحادة

الرئيس الأول للجنة الدفاع عن الأراضي.

لقد سلبت الأرض الفلسطينية من قبل الحركة الصهيونية منذ سنة 1897 وبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في سويسرا. من ذلك الاجتماع خرج النداء الذي تمخض عن طرح شعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، منادياً كل فئات اليهود في أرجاء المعمورة للهجرة إلى أرض الميعاد. وبدأت الهجرات اليهودية المتتالية إلى أرض فلسطين التي كانت آنذاك تحت الحكم العثماني، وبالرغم من رفض السلطان التركي من إعطاء اليهود حق بناء وطن قومي في فلسطين. استمرت الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين أيام الانتداب البريطاني (1918-1948) متجاهلة المعارضة الفلسطينية على السماح بالهجرة ووعده بلفور (الذي أعطى الحق للشعب العبري ببناء وطن قومي في فلسطين). بدأ الصراع على الأرض بين اليهود والفلسطينيين في سنوات العشرين من القرن العشرين والذي وصلت ذروته في الإضراب العام الذي تنادى له الفلسطينيون سنة 1936 وتلته الثورة الفلسطينية التي قمعها جيش الانتداب البريطاني بوحشية مفرطة لصالح الاستيطان العبري في البلاد. في سنة 1947 رفض الفلسطينيون اقتراح عصبة الأمم تقسيم البلاد الى دولتين، الواحدة لليهود والأخرى للفلسطينيين للأسباب التالية:

1. لم يستغ الفلسطينيون تقسيم البلاد الصغيرة الى دولتين صغيرتين تحول دون بناء أي كيان اقتصادي جيد ومتكامل.

2. القسم الذي خصص للفلسطينيين هو القسم الأصغر، الجبلي، البعيد عن البحر ويشمل فقط 47% من أرض فلسطين الكاملة.
 3. لقد امتلك اليهود سنة 1947 فقط 6% من مجموع مساحة فلسطين، لذلك من الطبيعي أن تكون حصة الفلسطينيين على هذا الأساس 94% من أرض فلسطين مما يجعل التقسيم غير محق أو حتى شرعي.
 4. بقاء البلاد غير مقسمة يعيش فيها الشعبان الفلسطيني واليهودي فكرة عملية أكثر من التقسيم.
 5. كان تعداد السكان في فلسطين سنة 1947 مليون وتسعمائة ألف نسمة منها ستمائة ألف يهودي والباقي فلسطينيين مما جعل التقسيم مجحفا ولا يتماشى مع نسبة السكان .
 6. لقد سكن في القسم المخصص للدولة العبرية خمسمائة وخمسون ألف يهودي واربعمائة وستون ألف فلسطيني مما يسبب استحالة إقامة الدولة اليهودية في القسم المخصص لها بسبب تقارب التعداد السكاني في هذا القسم.
- كل هذه الأسباب قادت الفلسطينيين إلى رفض التقسيم ثم الدخول في حرب خاسرة ضد إقامة دولة عبرية يؤيد إقامتها الغرب كله لشعورهم بالذنب لما حصل لليهود من اضطهاد عبر القرون وخاصة ما حصل مؤخرا في الحرب العالمية الثانية في ألمانيا النازية وقتل الملايين منهم.
- كانت نتيجة الحرب مدمرة للسكان الفلسطينيين إذ اقتلع وشرد أكثر من 722,000 فلسطيني من قراهم ومدنهم وأصبحوا لاجئين في الضفة الغربية التي أصبحت تحت الحكم الأردني أو في قطاع غزة الذي أصبح تحت الحكم المصري، أو في الدول العربية المجاورة. بعد انتهاء الحرب منعت إسرائيل رجوع اللاجئين إلى مدنهم وقراهم في فلسطين، مخالفة بذلك جميع الأعراف والقوانين الدولية التي تقر رجوع اللاجئين إلى بلادهم بعد انتهاء الحرب واعتبرت بقانونها كل عائد إلى وطنه متسللا وجب قذفه وارجاعه خلف الحدود التي جاء منها.
- كان هدف إسرائيل من وراء هذا التعامل هو امتلاك الأرض وهكذا بدأت بسن القوانين التي تساعد الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على سرقة الأراضي، التي يمتلكها الفلسطينيون علما أن هذه الأرض كانت مصدر الرزق الوحيد للعائلات الفلسطينية، التي كانت بمعظمها قروية وتعتاش فقط على الزراعة.
- سنت إسرائيل حوالي أربعة وثلاثين قانونا للمصادرة منها، قانون الغائب، أراضي الموات، الحاضر الغائب، أراضي البور، أراضي المندوب السامي، أراضي التطوير، المصالح العامة، استملاك الأراضي، الأراضي الصخرية، قانون تطوير الجليل (تهويد الجليل) الخ..
- كان القانون الأخير (تطوير الجليل) هو الشرارة التي أشعلت النار في الهشيم.
- قبل سنة 1948 كان الفلسطيني يفلح 17 دونما للفرد الواحد إذا وزعت كل الأراضي على السكان، واليوم وبعد النكبة والمصادرات حتى سنة 2008 لم يبق للفرد الواحد إلا نصف دونم فقط .

.. يوم الأرض

بدأت الهبة الشعبية بمبادرة الحزب الشيوعي وكل القوى الوطنية المنظمة والفردية للدفاع عما تبقى من أراضينا وتألقت لجنة الدفاع عن الأراضي التي قادت النضال بمؤازرة كل أفراد شعبنا الواعية بكل فئاته التي حمت الأرض بالشهادة والجراح والطرده من العمل والسجون والترغيب والترهيب والذي كانت قمته يوم الأرض بشهادته الستة وجرح العشرات وسجن المئات .

بدأت القصة سنة 1975 عندما أعلن وزير الزراعة في ذلك الوقت مصادرة حوالي 21,500 دونم معظمها في الجليل وفي منطقة سخنين، عرابة ودير حنا، وفي المثلث والنقب. وكان الإجتماع الأول الذي دعا إليه الحزب الشيوعي بعض الشخصيات الوطنية والحزبية لتدارس الوضع الجديد الذي زجت فيه الأقلية الفلسطينية في اسرائيل. وكان القرار في هذا الإجتماع معارضة المصادرة بكل ثمن لأنه لم يبق لنا إلا القليل من الأرض التي نعتاش منها، والتي هي أساس الوطن الذي ليس لنا سواه. لقد صودر في السابق مئات آلاف الدونمات بشتى الطرق والقوانين التي سنت خصيصا لهدف المصادرة وإبقاء الفلسطينيين دون أرض، وهكذا يسهل ترحيلهم لعدم وجود أي ارتباط لهم في الأرض، واليوم نحن لا نقدر أن نتخلى عن أي شبر من الأرض، لذلك تقرر توسيع النضال ضد المصادرة ودعوة أصحاب الأراضي التي أعلنت مصادرة أراضيهم الى إجتماع قادم يُعقد في الناصرة في فندق جراندنيو. حضر الإجتماع أكثر من 120 شخصاً بينهم بعض أصحاب الأراضي المصادرة وفي هذا الإجتماع تقرر توسيع حلقة النضال الرسمية بإشراك رؤساء وأعضاء السلطات المحلية، وكذلك الشعبية لتوعية جماهيرنا العربية بأخطار المصادرة وتأثيرها السلبي على شعبنا الفلسطيني. لذلك تقرر دعوة جماهير شعبنا إلى إجتماع شعبي كبير في الناصرة حضره الآلاف بتاريخ 18/10/1975 وهكذا كان، وبدأ شعبنا بتنظيم نفسه واختيار لجانته، وفي هذا الإجتماع تم انتخاب الهيئة العامة للجنة الدفاع عن الأراضي العربية التي بدورها وفي إجتماع لاحق انتخبت سكرتارية لجنة الدفاع عن الأراضي برئاسة القس شحادة شحادة وصليبا خميس سكرتيرا. ترأس هذا الإجتماع التاريخي في الناصرة المرحوم الدكتور أنيس كروش، وبدأ العمل الدؤوب للسكرتارية التي اهتمت بالأمور التالية:

1. تنظيم لجان دفاع محلية في كل القرى والمدن العربية.
2. تصوير جميع «بلوكات» الأراضي التي أعلنت فيها المصادرة وتوزيعها على القرى العربية من اجل متابعة النضال ضد المصادرة.
3. عقد إجتماعات شعبية في كل القرى والمدن العربية لتوعية جماهيرنا بأساليب المصادرة ومخاطرها والوقوف ضدها.
4. رفع دعاوى في المحاكم ضد الدولة لوقف المصادرة.
5. الاتصال بالمسؤولين وأعضاء الكنيست ودعوتهم لمقابلة وفد لجنة الدفاع عن الأراضي لشرح

أسباب معارضتهم للمصادرة.(ولقد كتبنا لجميع كتل الكنيست بما في ذلك رئيسها ولقد جاءنا ثلاثة ردود , الحزب الشيوعي يدعوننا للمقابلة، وشولميت الوني تدعوننا للمقابلة، أما الثالث فقد جاء من رئيس الكنيست الذي قال أنه استلم رسالتنا والظاهر أننا اتصلنا بالعنوان الخطأ ونسي أن يكتب لنا العنوان الصواب.)

6. بعد فشل كل الاتصالات مع المسؤولين وتعنتهم بمساندة المصادرة وإصرارهم بأنها لتطوير الجليل، الذي يعني تطوير المستوطنات اليهودية المقامة والتي ستقام فيما بعد، أعلنت لجنة الدفاع عن الأراضي الإضراب العام والتظاهر أمام الكنيست في ال 30 من آذار سنة 1976.

حاولت السلطة الإسرائيلية نقل نوعية النضال الواعي والجماهيري من الشارع الفلسطيني إلى مجموعة سهلة القيادة من مختير ورؤساء بعض المدن والقرى العربية والتي تقودهم كما تشاء. فجاءت الدعوة لعقد إجتماع لرؤساء السلطات العربية في شفاعمرو بتاريخ 25/3/76 لبحث قضية الإضراب الذي اعلنته الجماهير العربية وقيادتها الشعبية المعبأة والواعية لمصيرها ومستقبلها ولآلامها وآمالها. ذهبت للإجتماع واستقبلت بحفاوة كبيرة وموافقة على الانشراك بالإجتماع بشرط أن أنصاع لقراراته، وعندها قلت إن هذا الإجتماع غير قانوني وبما أن هذا الجسم لم يعلن الإضراب ولم يشترك في الإعداد له، فهو غير مؤهل قانونيا أو شعبيا أن يوافق أو يشجب هذا الإضراب. حق الإضراب فقط لجماهيرنا العربية وإذا أردتم أن تتحققوا من ذلك انظروا إلى خارج هذه القاعة لتروا بأعينكم الجماهير الغاضبة التي تندد بعدم قانونية إجتماعكم، وبالطبع لم أشارك في هذا الإجتماع، وخرجت لكي أرقب المسرحية المهينة والتي قادها طوليدانو رئيس مكتب رئيس الحكومة للشؤون العربية، ووزع أدوارها مساعده يورم كاتس. ونجح المخطط مع الرؤساء، ولكن جماهيرنا العربية أفشلته بإصرارها وإضرابها العام والشامل في ال 30 من آذار سنة 1976. أود أن أؤكد أن معظم الرؤساء الذين لم يؤيدوا الإضراب، فشلوا في الانتخابات للرئاسة في السنة التي تلت يوم الأرض.

بقيت لجنة الدفاع عن الأراضي تقود الصراع ضد مصادرة الأراضي ونجحت بوقف الكثير من المصادرات، منها أراضي المل المعروفة بمنطقة رقم 9 المحاذية لسخنين، عرابة ودير حنا، وأرض الروحة التي تقع قرب أم الفحم، وجعلت من يوم الأرض عيدا وطنيا لكل الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين ودروز، وأصبح هذا اليوم هو يوم اقتلاع الرهبة من قلوبنا واطلاق المارد من القمقم. بقيت لجنة الدفاع تقود الصراع ضد المصادرة حتى تجذّر الصراع والعراك إلى قلبها وكيانها، ولكن، ويا للأسف، فبدل أن نعمل موحدين لصد المصادرات في وحدة صفنا وثبات موقفنا، أصبح الصراع لمن تكون الكلمة ومن هو صاحب القرار، وصار لزاما علينا إن نقتل هذا الجسم، وتسليم مسؤولية الدفاع عن الأراضي للسلطات المحلية ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية.

14/3/2008